Warith Scientific Journal

دور الايرادات غير النفطية في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية للمدة (2004-2020)

The role of non-oil revenues in some indicators of economic development in the Kingdom of Saudi Arabia for the period (2004-2020)

أ.د. مناضل عباس الجواري
Prof.Dr.Munadhil Abbus Al-jowari
qa829890@gmail.com
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء
College of Administration and Economics / University of Karbala

أم. د.ايمان عبد الكاظم الكريطي
Dr. Eman- AL- Gradi
eman.abdalkadhem@uokerbala.edu.iq
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء
College of Administration and Economics / University of Karbala

م.م. صبا علاء سلمان
Saba alaa salman
Saba.alaa2020@gmail.com
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء
College of Administration and Economics / University of Karbala

المستخلص:-

يهدف البحث الى تحليل دور الايرادات غير النفطية في المملكة العربية السعودية كاحدى الاقتصادات الريعية للمدة (2004-2020) ، حيث ان الايرادات غير النفطية تأتي من مصادر عدة كالرسوم والضرائب والدومين بمختلف انواعه وغيرها وتسهم هذه الايرادات في تمويل التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي حيث ان تمويل التنمية الاقتصادية يأتي هو الاخر من مصادر مختلفة كالأجهزة المصرفية والسوق المالية والاعانات والدين الداخلي والخارجي وغيرها وتوصل البحث الى وجود علاقة غير متناسبة بين تطور الايرادات غير النفطية في المملكة العربية السعودية ومؤشرات التنمية الاقتصادية كالناتج المحلي الاجمالي وغيره وتم الاستدلال عليها بالاعتماد على معدلات النمو السنوية والمركبة والارقام القياسية .

الكلمات المفتاحية :- الايرادات غير النفطية ، التنمية الاقتصادية ، تمويل التنمية ، مؤشرات التنمية الاقتصادية

Abstract:-

The research aims to measure and analyze the role of non-oil revenues in the Kingdom of Saudi Arabia as one of the rentier economies for the period (2004-2020), as the non-oil revenues come from several sources such as fees, taxes, domains of various kinds, and others. These revenues contribute to financing economic development and economic growth, as financing Economic development also comes from different sources such as banking devices, the financial market, subsidies, internal and external debt, etc. The research found a disproportionate relationship between the development of non-oil revenues in the Kingdom of Saudi Arabia and indicators of economic development such as gross domestic product and others that were inferred based on annual and compound growth rates and numbers The standard analysis.

Keywords: Non-oil revenues, economic development, development financing, economic development indicators

1- المقدمة

لقد بذلت البلدان العربية بالأخص (غير النفطية) الكثير من الجهود لا صلاح اوضاعها المالية تضمنت اصلاحات في جانبي الايرادات والنفقات وقد اثمرت تلك الجهود عن اصلاحات اقتصادية وهيكلية في القطاعات الاقتصادية على الرغم من التحسن الذي تم تحقيقه فان الاوضاع المالية لاتزال تحتاج الى المزيد من الضبط المالي والاصلاح وذلك بملاحظة نسبة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي وبشكل مستمر ، وفي ضوء التحسن في اسعار النفط خصوصاً بعد عام 2000 استفادت بعض الدول منها المملكة العربية السعودية من تحويل الزيادات المالية الى احتياطيات او الى صناديق وقد تباين اداء الايرادات غير النفطية كالإيرادات الضريبية فيما بين البلدان العربية كونها تمثل مصدراً هاماً في البلدان العربية غير النفطية حصراً، حيث ان الضرائب تعد اهم الموارد للموازنة العامة في مختلف بلدان العالم ومصدر من مصادر الدخل الهامة للدولة ، يسمح لها بتصحيح سلوكيات معينة لخدمة المجتمع حيث ان السياسة الضريبة اداة مهمة بيد الدولة في تحقيق اهدافها في تخصيص الموارد الاقتصادية والحفاظ على الاستقرار والنمو الاقتصادي وتصحيح مسار توزيع الثروة وتوجيه الاقتصاد الوطني وتفعيل دور السياسة الاجتماعية بزيادة الانفاق وتطوير الخدمات والمشروعات الاجتماعية غيرها ، لتحقيق هدف البحث واثبات الفرضية فقد قسم البحث على ثلاث محاور وكالاتي:

المبحث الاول :- الاطار النظري للإيرادات غير النفطية والتنمية الاقتصادية
المبحث الثاني :- العلاقة الديناميكية بين الإيرادات (غير النفطية) و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية:- (Macro economic variables):-
المبحث الثالث:- تحليل الايرادات غير النفطية و مؤشرات التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية للمدة (2004-2020)

2- منهجية البحث

2-1 مشكلة البحث:-
تعد المشكلة المالية من اهم المشاكل التي تعاني منها دول العالم ومنها الدول النامية والعربية تعد عقبة في طريق تقدمها الاقتصادي والاجتماعي ، وان الاهتمام وتفعيل دور الايرادات بشكل عام والايرادات غير النفطية بشكل خاص يعد حلاً مناسباً لتجاوز هذه البلدان مشكلتها المالية والتمويلية .

2-2- أهمية البحث:-
تأتي اهمية البحث من كونه يسلط الضوء بوجه خاص على دور الإيرادات غير النفطية كأداة هامة في تمويل التنمية الاقتصادية في بلدان العالم وفي رفد القرارات الاقتصادية والاستثمارية والتمويلية للحكومة وهي نتيجة منطقية للاقتصادات الريعية .

2-3 هدف البحث:-

يهدف البحث الى مايلي :-

1- التعرف على واقع الايرادات غير النفطية في المملكة العربية السعودية للمدة المذكورة .
2- تحليل دور الايرادات غير النفطية في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية.

2-4 فرضية البحث:-

ينطلق البحث من فرضية مفادها :-

هناك تأثير نسبي للإيرادات غير النفطية في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية للمدة (2020-2004).

2-5 منهجية البحث:-

تم استخدام اسلوب الجمع بين الأسلوبين الأسلوب الوصفي والاستقرائي النظري وذلك بدراسة الأفكار والاطر النظرية في ما يتعلق بالايرادات غير النفطية ومؤشرات التنمية الاقتصادية .

الحدود المكانية والزمانية:-
الحدود المكانية :- تتمثل حدود البحث المكانية في المملكة العربية السعودية / الاقتصاد السعودي. الحدود الزمانية:- فقد شملت المدة المحصورة بين (2004-2020) .

التأطير المفاهيمي لمتغيرات البحث

3- الايرادات غير النفطية (المفهوم والاهمية)

3-1 مفهوم الايرادات غير النفطية:-

ادت التقلبات في اسعار النفط الى صدمات (Shocks) واضطرابات اقتصادية مختلفة على المستوى العالمي وان التذبذب وعدم الاستقرار في أسواق النفط كانت دائماً محور اهتمام الدول من الناحية الاقتصادية والمالية وخاصة التي تعتمد على عائدات النفط اي الدول الريعية والتي تعاني من انخفاض اسعار النفط ، وان عواقب هذا التقلبات تشكل بالتأكيد تهديدا لايستهان به على اقتصادات دول الاوبك (OPEC)، لطالما كانت التقلبات في أسعار النفط قضية محلية ذات أهمية أقتصادية ومالية ، وهذه البلدان الريعية تعاني من الحاجة للتقدم الاقتصادي (Economic progress) ومن لعنة الموارد ، فلابد من استكشاف طرق اخرى لتأمين الايرادات وان تعمل الحكومة على تعزيز تنمية القطاع الخاص، والشركات الصغيرة والمتوسطة ، ودفع الاستثمارات نحو قطاعات التصنيع عالية الانتاجية (high productivity) ومع ذلك فهذه الحكومات تواجه تحديات في تنويع اقتصاداتها بعيداً عن النفط ولكنه تنويعاً بطيئا ولايزال اقل من المتوقع(Md.Shabbir Alam, Mohammed Alam,2018:58) ويعرف الايراد (Revenue) بانه الدخل الذي تحصل عليه الحكومة او الشركة بصورة منتظمة ' ويعرف معجم المصطلحات (Oxford) بانه الايراد يعني النقود (money) التي تحصل عليها الحكومة من اي مؤسسة من جراء الاعمال التي تقوم بها (Oxford learner's dictionaries, 2020) وتمارس الايرادات دوراً وهدفاً لايمكن الاستغناء عنه في ضمان التنمية الاقتصادية وعلى وجه الخصوص النمو الاقتصادي (economic growth) وتشمل ايرادات الدخل الذي تجنيه الدولة من اقتصادها وكذلك من مشاركتها في الكيانات والانشطة الاعتبارية المختلفة الاخرى وكذلك من الايرادات العامة التي تتقاضاه الدولة و من مختلف الكيانات على اساس التشريع ومن الدخل الأئتماني الذي تحصل عليه الدولة ، الرسوم والمساهمات والضرائب وغير ذلك(Vladimir Mokry , 2006:17)

وتعد الايرادات الضريبية ركناً اساسياً في الايرادات غير النفطية ، اذيمكن تعريف الايرادات غير النفطية بأنها: كل انواع الايرادات التي لاتغطي من قبل الموارد النفطية وتشمل اساساً ايرادات ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة ورسوم الكمارك والانتاج وهذه الضرائب الثلاثة تعد من اشهر مصادر الايرادات غير النفطية (D.O. Olayungbo, O.F. Olayemi,2018:249.

ويعرَّف صندوق النقد العربي **(I.M.F)** الإيرادات غير النفطية ايضاً بأنها إجمالي الإيرادات والمنح غير المرتبطة بالنفط (صادرات النفط الخام والمواد المكررة والتحويلات من المؤسسات المملوكة للدولة المرتبطة بالنفط).

وتعرف الباحثة الايرادات غير النفطية بانها سياسة تنموية تهدف الى تنوع مصادر الدخل من خلال التوسع في تشكيلة من الانشطة الاقتصادية تعزيزاً لقدراتها التنموية وتحقيق النمو الاقتصادي.

3-2 المصادر الرئيسة للإيرادات غير النفطية والية تطويرها :-

تناقش هذه الفقرة المصادر الرئيسة للإيرادات غير النفطية وانعكاسات تطويرها في الاقتصادات الوطنية للبلدان المختلفة في العالم وكالاتي :-

1- ايرادات الدولة من الممتلكات العامة :- ويقصد بها جميع الممتلكات العامة للدولة سواء كانت على شكل دومين عام او خاص ، ويقصد بالدومين العام الأموال التي تملكها الدولة او هيئاتها العامة والتي تخضع لإحكام القانون العام وتخصص للنفع العام مثل الانهار والطرق والجسور الموانئ (Ports) والحدائق العامة، ولاتتقاضى الدولة ثمناً من الافراد لقاء استخدامهم لها، حيث ان

القاعدة العامة للدومين العام هي مجانية الانتفاع او إمكانية فرض رسوم رمزية لتنظيم الانتفاع بهذه الأموال لذلك لا يعول على الدومين العام في تمويل النفقات، ويقصد بالدومين الخاص هو الأموال التي تملكها الدولة أو هيئاتها العامة ملكية خاصة تخضع لإحكام القانون الخاص بصورة عامة، وهو يدر إيراداً محسوساً بعكس الدومين العام اذ يعد مصدراً رئيساً من مصادر الإيرادات العامة للدولة ويقسم الدومين الخاص بدوره الى الآتي :-

2- الدومين العقاري:- ويتكون هذا الدومين من الأراضي الزراعية، والغابات ، والأبنية السكنية التي تنشئها الدولة لحل أزمة السكن وتعد الايجارت المتحققة من هذه المساكن من موارد الدومين . والدومين الصناعي و التجاري :- ويشمل هذا النوع من الدومين مختلف المشروعات الصناعية وتجارية التي تقوم بنشاط إنتاجي، تمامًا كالمشروعات الخاصة' اي كل ما تملكه الدولة من مشروعات (projects) وشركات تهدف من خلالها لتحقيق غاية اجتماعية كتوفير خدمة او سلعة لفئات معينة من المواطنين بشروط خاصة لايمكن تحقيقها اذا ترك الامر للقطاع الخاص. والدومين المالي : يقصد به أساسًا الأوراق المالية، ويعد من أنواع الدومين المهمة و هي ما تملكه الدولة من سندات مالية و فوائد القروض اي محفظة الدولة من الاوراق المالية كالأسهم (Shares) والسندات bonds)) تصدرها الشركات، والتي تحصل منها الدولة على أرباح وفوائد تدخل ضمن دخل أملاكها.

ب - الرسوم والضرائب (Taxes and Fees)

الرسوم هي جزء من الإيرادات العامة وتدخل الخزينة العامة بصورة دورية ومنتظمة تقريبا وتستخدم شأنها شأن الإيرادات الأخرى في تمويل نشاط الدولة الذي يهدف إلى تحقيق المنفعة العامة .

ومعنى الرسم هو مبلغ من المال تحدده الدولة ويدفعهُ الأفراد مقابل نفع خاص يتم الحصول عليه منها ، وتنطوي في الوقت نفسه على نفع عام فرخص القيادة مثلا تنطوي على منفعة خاصة تعود على الفرد المنتفع وخدمة عامة تتمثل بحماية وضمان المجتمع ككل .اما الضرائب فهي مبلغ من النقود تحصل عليه الدولة بصورة (جبرية) من الافراد ودون مقابل اذ تستخدم الحكومة ايراداتها هذه لأجل المشتريات الحكومية (E.R.A Seligman, 1995**:432**). فالضرائب هي وظيفة الحكومة الاساسية ولديها القدرة على تشكيل العلاقات بين الدولة والمجتمع بطرق مهمة ومميزه ، تسمح الايرادات الضريبية للدول بتوفير الأمن والسلع العامة فضلاً عن اعادة توزيع الدخول لدى المواطنين ((Deborah Brautigam and others ,2008:1).

جـ - الدين العام (القرض العام) **Public Debts:-**

يعد الدين العام مصدراً مهماً من مصادر الايرادات العامة للدولة يتم اللجوء اليه لتمويل النفقات العامة عندما تعجز الحكومة عن توفير الايرادات العامة وخاصة الضرائب اذ تستديين من الاشخاص والمؤسسات المالية أو المصرفية المحلية والاجنبية (Abu Mudallalah, Samir, Al-Ajleh, Mazen ,2013:269) و تتعهد برده ودفع فائدة عنه وفقآ لشروط معينة وجدول زمني محدده ويمثل الدين العام مقدار الاقتراض لمدة سابقة لذا ينظر اليه كرصيد متراكم وليس تدفقياً بمعنى ان الدين رصيد الالتزامات والانشطة المختلفة الحكومية المختلفة في فترات سابقة، إذ يمكن للدولة أن تدير العجز الحاصل في الميزانية و القيام بالخدمات العامة عن طريق اللجوء إلى هذه القروض وذلك لسببين أولهما : وصول الضرائب إلي حدها الاقصى وثانيهما عندما تكون للضرائب ردود افعال اجتماعية عنيفة.

د- الاصدار النقدي الجديد (**The New cash issue**):

يتمثل الاصدار النقدي في خلق كمية اضافية من وسائل الدفع المتداولة خلال فترة زمنية معينة، تستخدمها الدولة في تمويل نفقاتها العامة وتستند الدولة بهذا الصدد على سلطتها في الاشراف على النظام النقدي وتوجيهه وتحديد القواعد التي يسير بمقتضاها مع تعيين الكميات التي يمكن اصدارها من النقود ، وقد تتضح أهمية هذه الأداة في العجز الإجمالي للموازنة العامة، فقد تلجأ الدولة ولاسيما لو كانت من الدول الآخذة في النمو إلى استخدام الإصدار النقدي كأداة لتمويل هذا العجز، وبذلك تكون هذه الأداة وسيلة لمعالجة العجز .ففي حالة عدم امكانية سد العجز الحاصل في الموازنة العامة عن طريق الضرائب أو الحصول على القروض العامة وذلك من اجل تغطية نفقاتها أو القيام ببعض الأعمال العامة، فأن الحكومة تقوم باصدار النقود مقابل أذونات الخزانة التي لاتتجاوز في الحالات العادية ال 60 شهراً وهي تشطل مصدرا تضخمياً أي إصدار كمية جديدة من النقود تضاف إلى الكتلة النقدية في البلد(Ben Dyson & Graham Hodgson, Digital Cash , 2016: 5) ، سواءاً من خلال الطريقة المباشرة التي تتمثل بطلب الحكومة للقروض والسلف النقدية من البنك المركزي ومن ابرز صوَرها هو السحب على المكشوف (over draft) ، ما يؤدي إلى زيادة كمية النقود في التداول، وتكتسب هذه الوسيلة الصفة النقدية وترتبط بخلق النقود الجديدة بمقدار يساوي العجز الحاصل في الموازنة الحكومية (Matthew T.Billet , David C.Mauer, ,2003,p1168,11). أو الطريقة غير المباشرة التي تقوم الحكومة بموجبها بإصدار السندات وبيعها مباشرة الى البنك المركزي.

هـ- الاعـــانـــــــــــات **Subsides**)) :

وهي من المواضيع المهمة في مجتمعاتنا وتعد من اهم مصادر التمويل الرئيسية في الوحدات الاقتصادية لتساعد على تطوير وتحسين انتاجيتها وكذلك المنافسة والاستمرار في نشاطيها الاقتصادي وتقديم افضل الخدمات للمجتمع .الإعانات هي منح ، أو مبالغ مالية ، أن تعطي الحكومات الشركات في محاولة لتعزيز الأعمال التجارية.

وتعد الاعانات من احد مصادر الإيرادات العامة التي تحصل عليها الدولة وقد تكون الإعانات عادة (داخلية) او (خارجية) ، الاعانات الداخلية :- وهي الاعانات التي يقدمها الإفراد والمؤسسات داخل الدولة بدافع وطني لمساعدة الحكومة في أداء مهامها ومواصلة مسيرتها في خدمة المجتمع ورفع مستوى رفاهيته إلا إن حصة هذه الإيرادات منخفضة جداً في اغلب الأحوال مما يقلل من أهميتها(Matthew T.Billet , David C.Mauer,2003:1168-1199).

والاعانات الخارجية :-وهذا النوع من الإعانات تكون مقدمة من قبل بعض الحكومات الصديقة او الدول الغنية أو المنظمات غير الحكومية في المجتمع المدني للدول الفقيرة التي تحتاج مساعدات دولية مؤقته مراعاة لأوضاعها الانسانية والامنية والاقتصادية والاجتماعية ولاتمثل الاعانة أي التزامات على البلدان المستلمة لها فهي غير ملزمة بدفع أي شي لا أقساط ولا اسعار فائدة .

3-3 - التنمية الاقتصادية (المفهوم والتمويل)

تعد اقتصاديات التنمية (Development Economics) من احدث فروع علم الاقتصاد واكثرها اثارة بل وهدفا اساسياً تسعى جميع الدول والحكومات للبحث فيه لما تكتسبه من أهمية بالغة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ونظراً لهذه الاهمية فأن موضوع التنمية الاقتصادية يمثل قضية كبرى للدول النامية باعتباره الخيار الوحيد للتحرر من التخلف الاقتصادي باتباع أستراتيجيات وسياسات معينة ووسائل مختلفة يمكن استخدامها من اجل سد الفجوة الانمائية الواسعة بينها وبين الدول المتقدمة ( ) Michael P. Todaro , Stephen C. Smith ,2009 , p 14-15

. ومن هذا المنطلق جعلت البلدان النامية التنمية الاقتصادية قضيتها الاولى وكرست مواردها المختلفة سعياً الى تحقيق تنمية تتضمن استقرار اقتصادي واجتماعي وسياسي ، لذا تحول اهتمام التنمية الاقتصادية من التركيز على مستوى الدخل وحجم الناتج القومي الى اهتمامات أكثر واشمل تجاوزت الجانب الاقتصادي المتعلقة بمصطلح النمو الاقتصادي(growth Economic) ، لتتعدى الى المجال الاجتماعي والثقافي وحتى السياسي أحياناً، وهذا كله يهدف الى سد فجوة التخلف under developmen).

لذا اصبح موضوع التنمية الاقتصادية في وقت مبكر جداً موضوع اهتمام بالغ على مستوى الشعوب والحكومات وأصبحت التنمية الاقتصادية من أكثر الموضوعات شيوعاً وأكثرها جاذبيةً في البلدان المتخلفة (Mladen M.lvis, 2015 ,p55) . خاصة وأن العالم بدأ في الاهتمام بتنمية الدول المتخلفة لذا زدادت الحاجة الى خلق نظريات جديدة (New – Theories) عن التنمية الاقتصادية وفي بداية الامر لابد من وضع تفرقة بين تعبيري التنمية والنمو الاقتصادي على اساس التلقائية والتدخل في تحقيقهما حيث ان المفهوم العام لكل منهما يتضمن الزيادة المستمرة في حجم الانتاج او الدخل القومي الحقيقي وهذه المؤشرات الكمية الرئيسة تعد لفترة الانتاج لمدة عام واحد ، وقد يتضمن اضافة الى ذلك زيادة العناصر المستخدمة وزيادة كفاءتها الانتاجية ·حيث ان كلمة النمو والتنمية كلمتان مترابطتان وتستخدمان جنباً الى جنب ، و كل منهما يعتمد على الاخر لوصف النجاح في تحقيق الاهداف او الوصول اليها ، وهما من الدراسات المهمة في العصر الحديث ويشكلان الجزء الاكبر في الحياة Kuznetz (Simon,1977, p245-249).

ولكن النمو الاقتصادي يكون مفهوم اضيق من التنمية الاقتصادية فهو مجرد الزيادة الكمية في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو من الإنتاج، أو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي التي يمكن ان يسبب زيادة في نوعية وجودة (quality) الموارد الاقتصادية ، (Dwight H. Perkins, Steven Radelet et David l, 2008, pp.28-29) . ويعد موضوع تمويل التنمية الاقتصادية من الموضوعات الذي حظي باهتمام العديد من الاقتصاديين والباحثين في الوقت الحاضر كونه العامل الأساس في عملية التنمية الاقتصادية. بل ومن المشكلات الأساسية والهامة التي تواجه عمليات التنمية في الدول النامية، بسب انخفاض المدخرات الوطنية، ويرجع هذا الانخفاض لقصور الآليات المتاحة (mechinisim) التي يمكن من خلالها تعبئة القوة الشرائية من داخل الدولة التي من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي والرفاهية الحالية لسير العملية التنموية ومن بين الاجراءات التي يتم اتخاذها لتعزيز النمو الاقتصادي ولتحسين حالة الفقراء هو الانفاق من جانب (الحكومات، المستثمرين، الهيئات الخيرية) للصالح العام(A.p. THlRLWALL , 2009, p 386). ورغم حصول تطور في مفهوم التنمية الإقتصادية إلا أنه مازال للتمويل ومدى توافره ودرجة كفاءته دور كبير في تحقيق برامج التنمية ، وان تطوير التمويل المحلي يتعلق بمسألة كيفية تعبئة القوة الشرائية من داخل البلد وتوجيهها لتعزيز النمو الاقتصادي وهناك ثلاث مجموعات في الداخل هي (القطاع العائلي، قطاع الاعمال، القطاع الحكومي) أن الدول تحصل على مواردها المالية من مصدرين هما (المدخرات المحلية والمدخرات الأجنبية ( ) ANTHONY CLUNlES and others , 2009, p536-537، وتعتبر المدخرات المحلية (Local- saving) من بين

أهم مصادر التمويل لأنها تساعد في تحفيز الاستثمار بين المدخرين والمستثمرين ، ويجب الاخذ بدور الحكومات في تحفيز الاستثمار. للوصول الى نتيجة واضحة لمشكلة التمويل في البلدان النامية.
وكذلك الاهتمام بالتمويل الذاتي ، واستغلال الموارد وتوجيهها صوب الإستثمارات المنتجة من قبل مستثمري القطاع الخاص (Fry, Maxwell J. 1991, pp.15-39). وتهدف البلدان النامية الى اللحاق بالبلدان المتقدمة على الرغم من انها تعاني من هيكل اقتصادي قديم ويعمل معظم السكان في مجالات انتاجية منخفضة وخاصة في (الزراعة) ولكن هناك امكانية لتحويل الانتاج الى اكثر انتاجية من خلال استغلال امكانيات السكان وتطوير وتدريب مهاراتهم وايجاد حل لمشكلة التناقض القائم بين الحاجة الكبيرة لمصادر التراكم اللازمة لتمويل عملية التنمية، وبالتالي فإن الحاجة ملحة لتنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومتوازنة للحاق بالدول التي انظمت الى اتجاه التنمية الاقتصادية ومن خلال ذلك يتجلى الدور المؤثر للدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير مصادر التمويل، بالإضافة إلى اتباع سياسة رشيدة في توجيه مسارات الإنتاج والاستهلاك. وكذلك توزيع الناتج الوطني (Alina-petrnela HALLER , (2012) , p68-70) ويقصد بالتمويل هو الحصول على الاموال المناسبة من مجموعة من المصادر التي تساعد على قيام المشاريع الاستثمارية ، ولاختيار أحسن المصادر التمويلية لابد من الاخذ بعين الاعتبار عدداً كبيراً من البدائل التي يمكن الحصول عليها والمفاضلة فيما بينها على اسس سليمة حتى يتمكن المشروع من تحقيق الاهداف المطلوبه منه ويعرف التمويل ايضاً بانه: توفير الاموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية وذلك في أوقات الحاجة إليها إذ انه يخص المبالغ النقدية وليس السلع والخدمات فالهدف منه تطوير المشاريع العامة منها والخاصة في الوقت المناسب وتعظيم العائد في المستقبل. اما التعريف الإجرائي لتمويل التنمية فهو يعني تلك التدفقات المالية المحلية والأجنبية الموجهه لإنجاز برامج ومشروعات التنمية الضرورية لهيكل الاقتصاد الوطني وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع .

4- العلاقة الديناميكية بين الإيرادات (غير النفطية) و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية:- (Macro economic variables)

ترتبط الايرادات غير النفطية بعلاقة وثيقة مع بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي نذكر منها :-

4-1- اثر الايرادات غير النفطية في النمو الاقتصادي. (Economic-growth)

يعتمد مستوى النمو الاقتصادي لأي دولة الى حد كبير على الايرادات من المنتجات النفطية وغير النفطية وتمثل الايرادات كمصدر رئيس للايرادات الحكومية وممول اساسي لخطط التنمية اي القناة الرئيسة التي تحصل من خلالها الحكومة على الدخل لتوفر سلعها العامة. وبالرغم من الوعود والجهود التي بذلت من قبل الحكومة التي تحاول تنوع اقتصادها وعدم المضي بالاعتماد شبه التام على القطاع النفط ، ولسوء الحظ فان الزيادة المستمرة في مسؤوليات الحكومة وعدم قدرتها على مواجهة التحديات المالية الناجمة عن زيادة عدد السكان وتدهور البنية التحتية يعزى مخاطر على الاقتصاد بسب تناقص اسعار النفط لانها تتحدد عالمياً ولايمكن ان يرتهن أداء الاقتصاد لعوامل خارجية ، اذ ان التغيرات التي تحدثها تقلبات أسعار النفط في الجانب الاقتصادي والمالي لها اثر سلبي كبير في النمو الاقتصادي لذا على الحكومة البحث عن مصادر بديلة لتوليد الدخل ومن بين مصادر الدخل هي الايرادات الضريبة غير النفطية (Umar Muhammad Gummi and others, 2017 ,p1)

4-2- اثر الايرادات غير النفطية في الانفاق العام . (Public expenditures)

على الرغم من الجهود التي بذلتها غالبية الدول النامية فيما تم إنجازه من إصلاحات ، وفي اطار التحسن الملحوظ في الوضع المالي، تجدر الإشارة إلى انه خلال السنوات الماضية التي شهدت اصلاحات مالية للحكومة تم إدخال إصلاحات واسعة في جانبي الإيرادات والنفقات العامة. وقد استهدفت الإصلاحات في جانب الإيرادات تنويع المصادر وتوسيع القاعدة الضريبية وإزالة التشوهات(Distorions) وتحسين الإدارة والتحصيل الضريبي. وفي جانب النفقات، استهدفت الإصلاحات ضبط النفقات العامة وترشيدها وزيادة تخصيصها من خلال تقليل حجم الإنفاق وحجم العمالة في القطاع الحكومي، وإصلاح نظم المعاشات و الخدمات الصحية والتعليمية، وزيادة الشفافية والانضباط وتطوير الإدارة في مؤسسات القطاع العام (Abla A.H. Bokhari ,2017, p, 5).

ويؤثر معدل الضريبة حسب النموذج الكنزي القياسي لسوق المنتج والنموذج الكنزي للطلب الاجمالي على اجمالي الطلب في الاقتصاد اعتماداً على الميل الهامشي للاستهلاك الأسري والميل الهامشي للمشتريات الحكومية فقد تؤدي زيادة الضريبة الى ارتفاع او انخفاض في اجمالي الطلب .

فمن خلال المنفعة الحدية للشراء يمكن للحكومة استخدام زيادة الضريبة لتحفيز او تقليل الطلب الكلي (AD) ومن خلال الطلب الكلي يمكن حل مشاكل التوظيف والتضخم والنمو الاقتصادي ، فقد اقترح كينز (Keynes) منذ الثلاثينات من القرن الماضي مفهوم التنظيم الحكومي للاقتصاد فقد تمارس الضرائب والمشتريات الحكومية دوراً هاماً في تنظيم الطلب الكلي (Luri Ananiashvili and VLandimer panpava , 2012, p5).

3-4- اثر الايرادات غير النفطية في البنى التحتية . (infra – structure)

لتسهيل التحول إلى اقتصاد سوق تنافسي تعد استراتيجية استخدام العائدات النفطية هو الخيار الافضل لتعزيز النمو في الاقتصاد غير النفطي وتوليد فرص العمل((Employment اذ ان تحقيق نمو سريع ودائم على المدى المتوسط، قد يستدعي اتخاذ مبادرات جيدة لتسريع التحول إلى اقتصاد السوق والإندماج مع بقية بلدان العالم، ان القرارات المتعلقة بالاستثمار العام في البنية التحتية (الاجتماعية والاقتصادية) يمكن أن تفرق عن الاحتفاظ بالعائدات النفطية، برغم جاذبية استخدام العائدات النفطية لسد فجوات البنية التحتية وكحافز مباشر للنمو الاقتصادي ، ويتوجب الاخذ باعتبارات متعلقة بفصل مردود العائدات النفطية والاحتفاظ بها والاستثمار الحقيقي العام في البنى التحتية. وفي الحقل الاقتصادي قدم (Tinbergen) عام (1962) تمييزاً واضحاً بين البنى التحتية كالطرق والتعليم والبنى التحتية الفوقية التي تسمى اصطلاحاً (super- structure) والتي تتعلق بالقطاعات الاقتصادية كالصناعة التحويلية (manufacturing) او الزراعة والتعدين ، وفي وعام (2000) تكلم (Nijkamp) حول البنى التحتية كراس مال عام كالطرق ، والجسور ، والسكك الحديدية ، والمطارات والانابيب (piplines) ، شبكة ألمعرفة والاتصالات ، التعليم والثقافة ....ألخ ، فقد اشار (Jochimsen) الى ان البنى التحتية هي مجموعة المواد والمؤسسات والتسهيلات الشخصية والبيانات المتاحة للجهات الاقتصادية او (الوكلاء الاقتصاديين) والتي تساهم في تحقيق المساواة في أجر المدخلات في حالة التخصيص المناسب للموارد او التكامل التام او المستوى الاقصى للأنشطة الاقتصادية (Walter Buhr, 2003, p1).

5- تحليل الايرادات غير النفطية و مؤشرات التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية

5-1- تحليل الايرادات غير النفطية في المملكة العربية السعودية.

كنقطة بدء لابد لنا من اعطاء نظرة عامة عن الاقتصاد السعودي ومؤشرات الاقتصاد الكلي فيه اذ تعد المملكة العربية السعودية واحدة من اكبر الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم ، وتمتلك اكبر اقتصاد بين دول مجلس التعاون الخليجي (Fakhre Alam , Mohammad Imdadul, 2017,P1). فهي احد الدول الريعية التي تكون فيها الإيرادات النفطية المصدر الوحيد للدخل منذ بداية عام 1970، حيث ارتبط نمط التنمية في المملكة العربية السعودية بحجم الإيرادات النفطية وبالتالي ارتبطت السياسة المالية للدولة بحجم الإيرادات النفطية، وقد نتج عن ذلك زيادة الانفتاح الخارجي للدولة، وهو ما جعل الاقتصاد السعودي شديد الحساسية للتقلبات في السوق العالمية نتيجة التقلبات في أسعار النفط والتضخم المستورد الناتج عن زيادة الإيرادات.

وعلى صعيد دراسة وتحليل بعض المؤشرات الاقتصادية فقد حظي موضوع التضخم الاقتصادي (economic inflation) واثره على النمو الاقتصادي (Economic Growth) باهتمام بالغ ليس من قبل صانعي السياسة النقدية(policy-maker) (Abdulaziz Ibrahim Almahmoud ,2015, p2,p4). بل ايضاً من قبل السياسيين والاكاديمين academic والمستثمرين والافراد العاديين، ويعود سبب هذا الاهتمام الى مايفرضه التضخم من تكاليف اجتماعية واقتصادية كبيرة تؤثر سلباً في النشاط الاقتصادي(Bui Hoang NGOC , (2020),p143) . وتشير معطيات الجدول (1) بانه وعلى الرغم من الاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار في المملكة العربية السعودية عبر سنوات عديدة خلال مدة الدراسة ، الا ان المملكة العربية السعودية قد شهدت موجة تضخم مختلفة، كما أنها بدت جلية أكثر في الفترة ((2009-2008، حيث بلغ معدل التضخم (9.87%) في عام 2008. وقد ألقى التضخم بأثاره السلبية على المستهلكين ، ، بسبب وجود العديد من الضغوط الهيكلية في اقتصاد المملكة العربية السعودية ، ومن اهمها التخصص في انتاج المواد الاولية ، وعد كفاية الانظمة الضريبية ، اما بالنسبة للسنوات الاخيرة فقد بدأت المملكة تشهد مستويات قياسية لمعدل التضخم فمنذ بداية عام 2007 بدأت تتغير الاجور حيث بلغ التضخم متوسطاً سنوياً قدره 4.16)%) وكذلك في عام 2009 وعاد هذا المعدل الى حدود 5.82)%) عام 2011 ومن الاسباب التي ادت الى ظهور الضغوط التضخمية في المملكة هي تطور حجم الانفاق الحكومي ، وزيادة المعروض النقدي، حيث تطور حجم الانفاق الحكومي خلال السنوات الاخيرة اكثر من 20%. ثم اتخذ معدل التضخم خلال الفترة (2013-2016) اتجاهاً واضحاً ومستمراً .اذ يلحظ في عام 2017 انخفاض معدل التضخم بشكل واضح ليبلغ (0.83-%) و في المقابل بلغ معدل النمو السنوي لـ GDP (6.76%) واستمر التضخم بالانخفاض بالسالب الى عام 2019 ليبلغ(2.09-%) ،اما بخصوص الناتج المحلي الاجمالي يعد أحد اهم المعايير المستخدمة في قياس الاداء الاقتصادي ، ومن خلال البيانات المشار إليها في الجدول (1) نستنتج ان معدلات النمو السنوي للناتج المحلي خلال الفترة (2004-2020) كانت متأرجحة حيث بلغ معدل النمو ((25.96% عام 2005 ثم بدأت بالتراجع في عامي 2006 وعام 2007 الى (12.94%) و(7.78%) على التوالي ، ثم ارتفع معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي تدريجياً الى

(22.12%) في عام 2008، ثم تراجع وبلغ (-19.64%) عام 2009 وذلك بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط حيث وصل سعر البرميل الى (53) دولار. ثم ارتفع معدل الزيادة السنوية في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي عام 2010 الى (21.03%) والى (30.69%) عام 2011، ثم تراجع تدريجياً ليصل عام 2016 الى (-1.24%) وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط ، وارتفعت بعدها عام 2018 الى (14.22%) ، وبدأ الاقتصاد في نهاية العام في التباطؤ اذ انخفضت عام 2019 الى (0.81%) ، أما عام 2020 فهو عام الجائحة، فكان انكماش الاقتصاد المحلي سلبياً وفقا لكل التقديرات اذ بلغ معدل النمو السنوي ((0.72% فقد شهد يوليو 2020 ارتفاعاً كبيراً في مؤشر الاسعار تجاوز (6%(شمل فئات الانفاق كافة.

جدول (1)

معدل التضخم الاقتصادي ومعدل الزيادة السنوية في الناتج المحلي الاجمالي في المملكة العربية السعودية بالاسعار الجارية للمدة2004-2020))

السنة	معدل الزيادة السنوية في الناتج المحلي الاجمالي %	معدل التضخم الاقتصادي %
2004	**8**	**0.51**
2005	**25,96**	**0.47**
2006	**12.94**	**2.20**
2007	**7.78**	**4.16**
2008	**22.12**	**9.87**
2009	**-19.64**	**5.05**
2010	**21.03**	**5.33**
2011	**30.96**	**5.82**
2012	**22.92**	**2.86**
2013	**6.87**	**3.53**
2014	**0.53**	**2.23**
2015	**-13.04**	**1.02**
2016	**-1.42**	**2.06**
2017	**6.76**	**-0.83**
2018	**14.22**	**2.45**
2019	**0.81**	**-2.09**
2020	**0.72**	**3.44**

المصدر:- العمود (1) و(2) بيانات البنك الدولي (**W.B**)

وقامت الباحثة بتحليل بعض المؤشرات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية باستخدام الاسعار الثابتة (fixed- prices) كونه أدق من التحليل بالأسعار الجارية (current- prices) خلال مدة البحث (2004-2020) ولأهمية هذه المدة على وجه التحديد كونها شهدت العديد من الاحداث السياسية والاقتصادية والامنية قبل عام 2004 بتطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي عام 2020 .اذ قامت الباحثة بتقسيم هذه المدة الى مدد جزئية:- فعلى صعيد الناتج المحلي الاجمالي ونصيب الفرد من الناتج اذ يلاحظ المدة الجزئية الاولى (2004-2008):- ان الاقتصاد السعودي حالة من الازدهار اذ حقق الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد السعودي ارتفاعاً مستمراً في قيمته خلال المدة (2004-2008) ومعدلات نمو موجبة للناتج المحلي الاجمالي لمعظم سنواتها ، اذ بلغ عام 2004 (341526.6) مليون دولار ارتفع الى (560095.6) مليون دولار عام 2008 و وصل معدل النمو السنوي ذروته في عام 2008 اذ بلغ (15.12%) نتيجة لتجاوز أسعار النفط (28) دولار للبرميل الواحد من جهة ونمو القطاعات المكونة للناتج من جهة اخرى ، لتنعكس تلك الزيادة ايجابياً على متوسط نصيب الفرد من الناتج ليرتفع والذي بلغ (24082.44) دولار عام 2008بعد ان كان) (15667.12 دولار في عام 2004 محققاً معدل نمو موجب سنوي بلغ (14.00%) عام 2008 . نتيجة لارتفاع أسعار النفط التي وصلت قرابة 147دولار للبرميل في تلك السنة اذ بلغ معدل النمو السنوي المركب للناتج المحلي الاجمالي للمدة الجزئية للمدة الاولى (10.39%) ومعدل النمو السنوي المركب لمتوسط نصيب الفرد (8.97%). اما خلال المدة الجزئية الثانية (2008-2012):- فقد انخفض الناتج المحلي الاجمالي السعودي الى (431986.2) مليون دولار عام 2009وحقق معدل نمو سالب بلغ (-22.87%) نتيجة لهبوط أسعار النفط الخام من مستوى الذرة الذي بلغته وهو 147 دولار للبرميل عام 2008 إلى دون 34 دولار للبرميل عام 2009 بسبب الازمة المالية العالمية. وانعكس ذلك على متوسط نصيب الفرد

من الناتج المحلي الاجمالي الذي انخفض من (24082.44) مليون دولار عام 2008 إلى (18457.57) مليون دولار عام 2009 وبمعدل نمو سنوي سالب (-23.36%) و بلغ معدل النمو السنوي المركب للناتج المحلي الاجمالي للمدة الجزئية الثانية (6.28%) ومعدل النمو السنوي المركب لمتوسط نصيب الفرد (1.61 **%**)، وخلال المدة الجزئية الثالثة (2014-2016) فقد سجل الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة ارتفاعاً ليبلغ (75988.8) مليون دولار عام 2012 محققا معدل نمو سنوي (19.49%) واستمر بالارتفاع الى عام 2014)). كذلك الحال لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الذي سجل ارتفاعاً بلغ (26095.24) مليون دولار عام 2012 وبمعدل نمو سنوي بلغ للمدة ذاتها (3.59%). واستمر بالارتفاع الى عام .2014ويرجع هذا التحسن في قيمة الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه إلى ارتفاع مستويات أسعار النفط الخام والأنتاج ، اذ بلغ معدل النمو السنوي المركب للناتج المحلي الاجمالي للمدة الجزئية الثالثة (-4.27%) ومعدل النمو السنوي المركب لمتوسط نصيب الفرد (-5.93%).

جدول (2)

بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية بالاسعار الثابتة 2013) =(100% للمدة (2004-2020) مليون دولار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (1)	معدل النمو السنوي %	متوسط نصيب الفرد من الناتج (2)	معدل النمو السنوي%	اجمالي تكوين راس المال الثابت (3)	معدل النمو السنوي %	ناتج الصناعة التحويلية (4)	معدل النمو السنوي%	الصادرات السلعية (5)	معدل النمو السنوي %
2004	341526.6	----–	15667.12	-----	67620.4	-----	34862.35	-----	179972.7	-----
2005	427865.7	25.28	19089.55	21.84	86002.9	27.18	42502.04	21.9	254062.4	41.17
2006	474241	10.84	20778.96	8.85	102505	19.19	43998.93	3.5	288691.1	13.63
2007	486528.5	2.59	21124.21	1.66	124609.6	21.56	46136.88	4.9	304438.5	5.45
2008	560095.6	15.12	24082.44	14.00	141615.4	13.64	47112.31	2.1	385986.9	26.79
2009	431986.2	-22.87	18457.57	-23.36	126743.6	-10.50	44854.36	-4.8	222914	-42.25
2010	503781.2	16.62	21174.59	14.72	142591.8	12.50	64286.19	43.3	289316	29.79
2011	635874.3	26.22	25191.69	18.97	161531.5	13.28	71566.56	11.3	400626.2	38.47
2012	759788.8	19.49	26095.24	3.59	169746.2	5.09	74583.85	4.2	413478.3	3.21
2013	748450.0	-1.49	25413	-2.61	176654.6	4.07	74152.0	-0.6	387644	-6.25
2014	737705.9	-1.44	24671.23	-2.92	186732.7	5.70	79284.74	6.9	347589.2	-10.33
2015	635213.6	-13.89	20463.77	-17.05	189626.4	1.55	80189.37	1.1	211660.2	-39.11
2016	610733.9	-3.85	19213.07	-6.11	159555	-15.86	78828.61	-1.7	190208.3	-10.14
2017	657675.3	7.69	20166.19	4.96	161026.9	0.92	84788.92	7.6	229219.7	20.51
2018	749068.5	12.50	21978.52	8.99	155231.7	-3.60	94069.09	10.9	295241.8	28.80
2019	725755.9	-1.91	21182.82	-3.62	160153.5	3.17	90893.97	-3.4	315202	6.76
2020	626784.2	-13.64	17901.52	-15.49	142505	-11.02	81350.94	-10.5	348775.3	10.65

معدلات النمو السنوية المركبة*%

المدة	الناتج المحلي الاجمالي	متوسط نصيب الفرد	اجمالي تكوين راس المال	ناتج الصناعة التحويلية	الصادرات السلعية
2008-2004	**10.39**	**8.97**	15.93	**6.12**	**16.48**
2012-2008	**6.28**	**1.61**	3.69	**9.61**	**1.38**
2016-2012	**-4.27**	**-5.93**	-1.23	**1.11**	**-4.38**
2020-2016	**0.52**	**-1.40**	-2.23	**0.63**	**12.87**
2004-2020	**6.25**	**1.34**	3.79	**8.84**	**3.36**

المصدر:- من عمل الباحثة بالاستناد الى :-
- العامود (3،2،1) صندوق النقد العربي ، تقرير الاقتصاد العربي الموحد ، ملاحق احصائية لسنوات مختلفة .
- العامود (4 ،5) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقارير السنوية، أعداد مختلفة- الاحصائيات السنوية، قسم الحسابات القومية.+ وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية، خطط التنمية . https://www.mep.gov.sa/ar/development-plans

* تم احتساب معدلات النمو السنوي المركبة بموجب الصيغة الاتية:- $R = \left(\frac{q_1}{q_0}\right)^{\frac{1}{n}} 100*1-$

* تم تحويل الارقام الى الاسعار الثابتة وذلك بقسمتها على الرقم القياسي للأسعار *100

اما المدة الجزئية الرابعة (2016- 2020) وهي الفترة التي بدأ الاقتصاد في نهاية العام في التباطؤ بسبب انخفاض اسعار النفط عام (2015)فقد بلغ الناتج المحلي الاجمالي610733.9)) مليون دولار عام 2016 مسجلاً معدلات نمو سنوية سالبة (-3.85%) عام 2016مما انعكس سلباً على متوسط نصيب الفرد من الناتج الى اذ بلغ ((19213.07 مليون دولار و مسجلاً معدل نمو سنوي (-6.11%)) عام 2016والسبب هو انخفاض اسعار النفط . اذ بلغ معدل النمو السنوي المركب للمدة الجزئية الرابعة (0.52%) للناتج المحلي الاجمالي ومعدل النمو السنوي المركب لمتوسط نصيب الفرد (-1.40%) اما معدل النمو السنوي المركب خلال المدة الاجمالية (2004-2020) للناتج المحلي الاجمالي فقد بلغت (**6.25%**) ولمتوسط نصيب الفرد بلغت ((1.34%وكان الهدف هو رفع مساهمة القطاعات الاخرى لتحسين هيكل الناتج المحلي وتقليص اعتماد المملكة على القطاع النفطي المتذبذب. اما المؤشر الاخر فهو إجمالي تكوين رأس المال الثابت (-**total capital formation):** فيعتبر واحد من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية وباعتباره يؤثر ويتأثر بالناتج المحلي الإجمالي من خلال علاقة تبادلية ((matual بينهما، ففي المدة الجزئية الاولى (2008-2004) ارتفع اجمالي تكوين راس المال من (67620.4) مليون دولار عام 2004 الى ((141615.4 مليون دولار عام 2008مسجلاً معدل نمو سنوي قدره (13.64%) عام 2008. و بلغ معدل النمو السنوي المركب لاجمالي تكوين راس المال الثابت للمدة الجزئية الاولى (15.93%) اما المدة الجزئية الثانية (2012-**2008**) فقد تبين ان هناك تأثير سريع لتغيرات الناتج المحلي الاجمالي على اجمالي تكوين راس المال الثابت ففي عام 2009 انخفض اجمالي تكوين راس المال الثابت الى 126743.6)) مليون دولار مقارنة بالعام الماضي ومسجلاً معدل نمو سنوي سالب (-10.50%) وعاود الارتفاع متأثراً بتحسن الناتج المحلي الاجمالي ليبلغ (169746.2) مليون دولار عام 2012مسجلاً معدلاً نمو قدره (5.08%) وكان معدل النمو السنوي المركب لاجمالي تكوين راس المال للمدة الجزئية الثانية ((3.69% اما المدة الجزئية الثالثة**2012-2016)** فهناك انخفاض لاجمالي تكوين راس المال بلغ (159555) مليون دولار عام 2016 محققه معدل نمو سنوي سالب (-15.85%) بعد ان كان ((169746.2 مليون دولار عام 2012وقامت الدولة بالعديد من الاجراءات الادارية والتنظيمية في اطار توجهات الدولة والرامية إلى اعادة هيكلية القطاعات بالاخص القطاع الصناعي ادارياً ومالياً لمواءمته مع المستجدات الراهنة والتطورات المعاصرة على كافة الاصعدة وذلك عن طريق توسيع علاقات التشابك الصناعي مع بقية القطاعات الاخرى لتعزيز تنافسيته وانتاجيته . و بلغ معدل النمو السنوي المركب لاجمالي تكوين راس المال للمدة الجزئية الثالثة (-1.23%). اما المدة الجزئية الرابعة-**(2016 2020)**فقد شهدت تذبذباً باجمالي تكوين راس المال في السنوات الاخيرة بعد عام 2015 وتأثير اقتصاد البلد الذي بدأ يتباطئ بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية اذ بلغ من ((159553 مليون دولار عام 2016 والى ((142505مليون دولار 2020 فقد انخفض اجمالي تكوين راس المال الثابت عام 2020بسبب (جائحة كورونا) وبلغ معدل النمو السنوي المركب للمدة الجزئية الرابعة (-2.23%). اما معدل النمو السنوي المركب خلال المدة الاجمالية لسنوات الدراسة ((2004-2020 لاجمالي تكوين راس المال فقد بلغ (3.79%)، وهناك مؤشر هو ناتج الصناعة التحويلية (**Manufacturing product**) اذ يعد النشاط الصناعي في المملكة العربية السعودية حديث العهد إذا ماقورن بالأعمال التجارية، ففي المدة الجزئية الاولى (2008-2004) كما هو موضح في الجدول (6) ان ناتج الصناعات التحويلية ارتفع الى (47112.31)) مليون دولار عام 2008 بعد ان كان ((34862.35 مليون دولار عام 2004 وقد سجل معدل النمو السنوي للقطاع الصناعي التحويلي اتجاها تصاعدياً طوال هذه الفترة اذ بلغ (2.1%) عام 2008، و بلغ معدل النمو السنوي المركب للناتج الصناعي التحويلي للمدة الجزئية الاولى (6.12%) ، اما المدة الجزئية الثانية (2012-2008) فقد شهدت المملكة في تلك الفترة باستثناء عام2009 الذي أعقب الازمة المالية العالمية، حيث شهد ذلك العام انخفاضاً ملحوظا في الناتج المحلي الاجمالي وأيضاً في ناتج القطاع الصناعي فقد بلغ ((44854.36 مليون دولار عام 2009محققا معدل نمو سنوي سالب ((-4. 8 ليشهد بعدها ارتفاعاً تدريجياً ليصل الى عام 2012 (74583.85) مليون دولار مسجلاً معدل نمو سنوي (4.2%) و بلغ معدل النمو السنوي المركب للناتج الصناعي التحويلي للمدة الجزئية الثانية (9.61%). اما المدة الجزئية الثالثة (2016-2012) فقد حقق الناتج الصناعي التحويلي ارتفاعاً بلغ ((78828.61 مليون دولار عام 2016بعد ان كان ((74583.85 مليون دولار عام 2012 مسجلاً معدل نمو سنوي سالب (-1.7%) ،و بلغ معدل النمو السنوي المركب لناتج الصناعي التحويلي للمدة الجزئية الثالثة (1.11%) . اما خلال المدة الجزئية الرابعة (2020-2016) فقد شهدت المملكة

وتماشياً مع استراتيجيات التنمية الاقتصادية الشاملة للمملكة في توسيع القاعدة الانتاجية وتنويع مصادر الدخل حققت ارتفاعاً متواصلاً بلغ ((81350.94 مليون دولار عام 2020 مسجلاً معدل نمو سنوي (-10.5%) لنفس العام وكان معدل النمو السنوي المركب للناتج الصناعي التحويلي للمدة الجزئية الرابعة (**0.63**%) ومعدل السنوي المركب لناتج الصناعة التحويلية خلال المدة الاجمالية (8.84%) وهذا يشير الى التأثير الايجابي لقطاع التصنيع على الناتج المحلي غير النفطي في المملكة . اما المؤشر الخامس فهو مؤشر الصادرات السلعية ((**merchandise exports**) :- شهدت الصادرات السعودية نمواً كبيراً خلال المدة الجزئية الاولى (2004-2008)(اذ بلغت عام 2004 (179972.7) مليون دولار وتجاوزت لاول مرة قيمتها عام 2008 الى (385986.9)) مليون دولار عام 2008 مسجله معدل نمو سنوي بلغ (26.79 %) ويعود السبب في ذلك الى انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية 2005 ، كون النفط من السلع التي لاتندرج تحت اطار منظمة التجارة العالمية ، وبلغ معدل النمو السنوي المركب للفترة الجزئية الاولى ((16.48% اما الفترة الجزئية الثانية (2008-2012) فقد انخفضت في عام 2009 الى ((222914.1 مليون دولار محققه معدل نمو سنوي سالب (-42.25%) نتيجة لهبوط اسعار النفط الخام ، وبلغ معدل النمو السنوي المركب للمدة الجزئية الثانية (1.38%) اما المدة الزمنية الثالثة (**2012-2016**) فقد ارتفعت عام 2012بشكل مستمر لتصل الى (211660.2) مليون دولار عام 2015، ثم بدأت بالانخفاض المستمر لتصل الى (190208.3 (مليون دولار عام 2016مسجلا معدل نمو سنوي سالب-10.14) %) وبلغ معدل النمو السنوي المركب للفترة الجزئية الثانية (-4.38%). وخلال المدة الجزئية الرابعة (2016 -2020) وتماشياً مع استراتيجيات التنمية الاقتصادية الشاملة للمملكة في توسيع القاعدة الانتاجية وتنويع مصادر الدخل ،واستمرت الصادرات السلعية بالارتفاع حيث وصلت الى ((348775.3 مليون دولار عام 2020وبلغ معدل النمو السنوي المركب للمدة الجزئية الرابعة (12.87%) وبلغ معدل النمو السنوي المركب خلال المدة الاجمالية 3.36%)).

ثانياً:- الايرادات غير النفطية واهميتها النسبية في الناتج المحلي الاجمالي السعودي

يتضح من معطيات جدول (3) للمدة ((2004-2020 ان الايرادات غير النفطية انخفضت خلال الفترة(2004-2008) من (67,052) مليون دولار عام 2004 الى (40,668) مليون دولار عام 2008 مسجله معدل نمو سنوي (35.3%) ، ونسبتها الى الايرادات العامة بلغت ((11.59% والى الناتج المحلي الاجمالي (7.26 %(وهي نسبة مازالت دون الهدف المنشود ، وبمقابل ذلك نجد نسبة معدل النمو في تراجع بسبب انخفاض مساهمة الناتج المحلي غير النفطي في الناتج المحلي الاجمالي وتحقيق المملكة لفوائض مالية كبيرة نتيجة ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة، اذ بلغ معدل النمو السنوي المركب للإيرادات الغير نفطية (-9.51%)اما المدة الجزئية الثانية ((2008-2012 فقد شهدت الايرادات غير النفطية انخفاض عام 2009 بلغ (22,083) مليون دولار مسجلاً معدل نمو سنوي (-45.7%). ونتيجة دورات اسعار النفط في سوق النفط الدولية حصل انخفاظاً حاداً في الايرادات النفطية تركت اثاراً قوية على نتائج الاقتصاد الكلي والقطاع المالي ، وكان معدل النمو السنوي المركب للإيرادات غير النفطية سالب بلغ ((-7.15% وكانت نسبة الايرادات غير النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي السعودي عام 2008 (7.26%) و ((3.69% عام 2012، اما المدة الجزئية الثالثة ((2012-2016 فقد ارتفعت الايرادات غير النفطية الى ((44,560 مليون دولار عام 2016مسجلاً معدل نمو سنوي ((3.5% ونسبة ((7.30% الى الناتج المحلي الاجمالي السعودي عام 2016 وبلغ معدل النمو السنوي المركب (9.68%) . اما المدة الجزئية الرابعة ((2016-2020 وعندما تراجعت الاسعار بشكل حاد عام 2015 وتدهور مركز المالية العامة والذي انعكس بتراجع الانفاق الراسمالي ليوازن تأثير الزيادة الحاصلة في الانفاق الجاري مما ادى الى انخفاض الايرادات غير النفطية حتى وصلت الى ((17,839 مليون دولار عام 2020ولذلك تواجه المالية العامة في السعودية تحدي كبير نتيجة ارتباط نشاط القطاعات الغير النفطية بالنمو الحاصل في انفاق المالية العامة الممول بالإيرادات النفطية، محققه معدل نمو سنوي بلغ (-78.0%) وبلغ معدل النمو السنوي المركب للمدة الجزئية الرابعة للإيرادات غير النفطية (-16.73%). وكانت نسبة الايرادات غير النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي (7.30%) عام 2016 و(2.85%) عام .2020 والمدة الاجمالية لسنوات (2004-2020) (-12.40%) ، اما الايرادات الضريبية فتعد مصدراً رئيسياً للإيرادات الحكومية في الدول ذات الاقتصادات الاكثر تنوعاً وتقل اهميتها كمصدر رئيسي للإيرادات المالية في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز. ففي المدة الجزئية الاولى ((2004-2008 ارتفعت الايرادات الضريبية في السعودية ارتفعت بنسبة طفيفة بلغت حوالي (22005,97) مليون دولار عام 2008 مقارنة بحوالي (18725.78) مليون دولار عام 2004وبلغت الاهمية النسبية لها كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (3.93%) في حين كان معدل النمو السنوي (1.4%) ومعدل النمو السنوي المركب (3.28%). اما المدة الجزئية الثانية ((2008-2012 ونتيجة تغير اسعار النفط في سوق النفط الدولية حصل انخفاض حاد في الايرادات النفطية التي تركت اثاراً قوية على الاقتصاد الكلي والقطاع المالي ، فقد انخفضت الايرادات الضريبية الى ((17727.74 مليون دولار عام 2012 وكان معدل النمو السنوي (13.6%) ومعدل النمو السنوي المركب للمدة الجزئية الثانية (-4.23%)وبلغت نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي السعودي ((3.93%في عام 2008 و ((2.33% عام 2012. وبالنسبة للمدة الجزئية (2012-2016) هي

الفترة التي بدأت بها اسعار النفط العالمية تنخفض خلال عام 2014 مما انعكس ذلك على هيكل الايرادات المالية في السعودية. . وبعدها بدأت الايرادات الضريبية بالارتفاع الى ((20959.28 مليون دولار عام 2016مقارنتاً بالسنوات السابقة وكان معدل النمو السنوي المركب للمدة الجزئية الثالثة للإيرادات الضريبية (3.15%). و المدة الجزئية الرابعة (2016-2020) فقد ارتفعت الايرادات الضريبية من 20359.28)) مليون دولار عام 2016 الى (54045.66) مليون دولار عام 2020 ومسجلا معدل نمو سنوي عام 2020بلغ 0.7)%) ومعدل النمو السنوي المركبة (20.85%) وكانت الاهمية النسبية للإيرادات الضريبية كنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي السعودي ((3.43% عام 2016و(8.62%) عام 2020.

جدول (3) هيكل الايرادات غير النفطية والايرادات الضريبية واهميتها النسبية في الناتج المحلي الاجمالي السعودي للمدة ((2004-2020 بالاسعار الثابتة (2013=100%) مليون دولار

السنة	الايرادات العامة والمنح (1)	الايرادات الغير نفطية (1)	معدل النمو السنوي %	نسبة الايرادات الغير النفطية الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة الايرادات غير النفطية / اجمالي الايرادات %	الايرادات الضريبية (2)	معدل النمو السنوي %	تسبة الايرادات الضريبية / الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة الايرادات الضريبية / اجمالي الايرادات العامة
2004	142,716	67,052		19.63	46.98	18725.78		5.48	13.12
2005	204,191	37,301	-44.4	8.72	18.27	18966.08	1.3	4.43	9.29
2006	239,293	27,582	-26.1	5.82	11.53	24525.97	29.3	5.17	10.25
2007	217,253	30,068	9.0	6.18	13.84	21703.42	-11.5	4.46	9.99
2008	350,774	40,668	35.3	7.26	11.59	22005.97	1.4	3.93	6.27
2009	154,932	22,083	-45.7	5.11	14.25	24457.57	11.1	5.66	15.79
2010	218,273	20,773	-5.9	4.12	9.52	13802.21	-43.6	2.74	6.32
2011	317,363	23,616	13.7	3.71	7.44	15602.77	13.0	2.45	4.92
2012	344,094	28,064	18.8	3.69	8.16	17727.74	13.6	2.33	5.15
2013	307,342	31,330	11.6	4.19	10.19	20399	15.1	2.73	6.64
2014	271,937	33,154	5.8	4.49	12.19	20550	0.7	2.79	7.56
2015	158,626	43,043	29.8	6.78	27.13	21121.36	2.8	3.33	13.32
2016	131,176	44,560	3.5	7.30	33.97	20959.28	-0.8	3.43	15.98
2017	176,125	65,103	46.1	9.90	36.96	24772.68	18.2	3.77	14.07
2018	227,187	74,854	15.0	9.99	32.95	41643.46	68.1	5.56	18.33
2019	225,922	81,029	8.2	11.16	35.87	53648.08	28.8	7.39	23.75
2020	186,651	17,839	-78.0	2.85	9.56	54045.66	0.7	8.62	28.96

معدلات النمو السنوية المركبة *%

المدة	الايرادات غير النفطية	الايرادات الضريبية
2008-2004	-9.51	3.28
2012-2008	-7.15	-4.23
2016-2012	9.68	3.15
2020-2016	-16.73	20.85
2004-2020	-12.40	11.18

المصدر:- من اعداد الباحثة بالاعتماد على :-

- العامود ((3,2,1 صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات مختلفة (2004-2020).

* تم احتساب معدلات النمو السنوي المركبة بموجب الصيغة السابقة.

تم تحويل الارقام الى الاسعار الثابتة وذلك بقسمتها على الرقم القياسي لأسعار المستهلك *100

6- الاستنتاجات :

تم التوصل الى الاستنتاجات الاتية :-

1- يعد موضوع الايرادات ومنها الايرادات غير النفطية من المواضيع التي حظيت باهتمام بالغ من قبل الحكومات ذات الاقتصادات الريعية ، وان ركود الانتاج والتجارة اساء بشكل واضح للأنظمة الضريبية واعتماد سياسة التهرب الضريبي.

2- تواجه البلدان النفطية تحديات اقتصادية مركبة ناجمة عن موجات الهبوط السعري للنفط الخام وانحسار الايرادات النفطية، وهذه التحديات تفرض على البلدان النفطية أن تولي اهتماما خاصا لمسالة التنويع الاقتصادي لتجنب الاتجاه الطبيعي نحو التركيز الاقتصادي

3- إن اللجوء إلى الاقتراض العام يعتبر أكبر مأزق تقع فيه الدولة باعتبار القرض هو عكس الضريبة فهو دين على الدولة يجب أن ترده إلى المقرضين، مع نسبة فائدة عكس الضريبة التي يدفعها المكلفين نهائيا بدون مقابل .

4- لازال القطاع النفطي يحتل المرتبة الأولوية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ولضبط دور الايرادات غير النفطية في مؤشرات التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية للمدة (2004-2020) اذ بلغ معدل النمو السنوي للمدة (2004-2008) (10.39%) ولمتوسط نصيب الفرد من الناتج (8.97 %) ، قابله معدل نمو سنوي مركب في الايرادات غير النفطية (-9.51%) وللمدة (2008-2012) بلغ معدل النمو السنوي المركب للناتج المحلي الاجمالي (6.28%) ولمتوسط نصيب الفرد (1.61 %) ، قابله معدل نمو سنوي للإيرادات غير النفطية (-7.15 %) اما المدة (2012-2016) بلغ معدل النمو السنوي المركب للناتج المحلي الاجمالي (-4.27 %) ولمتوسط نصيب الفرد (-5.93 %) ، في حين بلغ معدل نمو سنوي مركب في الايرادات غير النفطية (9.68 %) و المدة من (2016-2020) بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (0.52%) ولمتوسط نصيب الفرد (-1.40 %) ، قابله معدل نمو سنوي للإيرادات غير النفطية ((-16.73.

7- التوصيـــــــات.

1- يحتاج صناع القرار في بلدان الريع النفطي إلى ادراك خطورة الاعتماد على هذا المصدر في تسيير شؤون الحياة الاقتصادية والاجتماعية دون استغلاله في التنمية الحقيقية فهو يثبط جهود التعبئة الداخلية للموارد ويضعف الميل لقبول التقشف ويزيد الاستهلاك ويشوه الواقع الاجتماعي ويحفز الكسل والمضاربة دون الارتكاز إلى قاعدة العمل والإنتاج وعليه يجب أن يستخدم هذا المورد لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الايراد العام بما يسهم في التخفيف من حدة الأنعكاسات السلبية على الاقتصاد المحلي.

2- زيادة الاعتماد على الايرادات الضريبية في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال خلق نظام ضريبي قادر على استيعاب الفئات الداخلية المختلفة ومؤكدا على دور الضرائب المباشرة في تمويل نفقات الدولة التحويلية والمخصصة لا شباع الحاجات الضرورية لا صحاب الدخول المنخفضة من اجل التفاوت في توزيع الدخول.

3- تواجه البلدان النفطية تحديات اقتصادية نتيجة تقلبات موجات الهبوط الحاد لأسعار النفط في السوق العالمية وهذه التحديات تفرض على البلدان النفطية أن تولي اهتماما خاصا لمسالة التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد الكبير على النفط، وضرورة اتباع سياسة التحول نحو اقتصاد السوق.

First:Books

1. .p. THlRLWALL , Economics of DEVELOPMENT, Ninth, Edition, New york,2009.
2. Abdulaziz Ibrahim Almahmoud , Foreign Direct Investment and Economic Growth in Saudi Arabia from 1980 to 2012 A: An ARDL Approach , Vol. 52 No. 1, Saudi Arabia ,2015
3. Abla A.H. Bokhari, , , Economic Diversification in Saudi Arabia : Looking Beyond Oil, lnternational journal of Science Commerce and Humanities, Volume 5.No2, Saudi, 2017.
4. Abu Mudallalah, Samir, Al-Ajleh, Mazen ,The Evolution of Public Religion in the Palestinian Territories , Journal of the Islamic University for Economic and Administrative Studies, Volume 21, No. 1 ,2013.
5. Alina-petrnela HALLER , Concepts of Economic Growth and Development. Challenges of Crisis and of Knowledge,Romanian Academy Branch of lasi,Economy Transdisciplinarity Cognition, Vol.15,lssue 1,Roman, (2012)
6. Almosabbeh, I. A., & Almoree, M. A. The relationship between manufacturing production and economic growth in the Kingdom of Saudi Arabia. Journal of Economic Studies , 45 ,(4) K.S.A, 2018.
7. ANTHONY CLUNlES and others , DEVELOPMENT , Economics, McGraw –Hill Higher Education, University of Strathclyde, Glasgow , 2009.
8. Bui Hoang NGOC , The Asymmetric Effect of Inflation on Economic Growth in Vietnam: Evidence by Nonlinear ARDL Approach , Journal of Asian Finance, Economics and Business, Vol 7, No 2 ,Vietnam, 2020.
9. Cambridge dictionary :Cambridge university press , 2021.

10. D.O. Olayungbo, O.F. Olayemi, Dynamic relationships among non-oil revenue , government spending and economic growth in an oil producing country: Evidence from Nigeria , future business , journal Vol (4) lssue , Nigeria ,2018.
11. Deborah Brautigam , and others , Taxation and State Building in Developing Countries , Capacity and consent. Cambridge: Cambridge University Press , New York , 2008.
12. Dwight H. Perkins, Steven Radelet et David l. lindauer, Economie du Développement, 3e Edition, de Boeck, Bruxelles, 2008.
13. E.R.A Seligman, Essay In Taxation, 10th edition, New York, 1995.
14. Fakhre Alam , Mohammad Imdadul, Determinants of Economic Growth in Saudi Arabia: An Economic Analysis using Vector Error Correction (VEC) Model, International Journal of Economic Research, Volume 14, Number 17 , 2017
15. Fry, Maxwell J. Domestic Resource Mobilisation in Developing Asia: Four Policy. Series : Vol. 9 No. 1 1991, Asia.
16. Kuznetz Simon, "Modern économic growth :Findings and reflections " , The American Review,U.S.A, 1973 , vole 63 , N3
17. Lawrance D, Schall and Gihihaley, Introduction to financial management , New york MC-2ew , Hill book company, 1997.
18. Luri Ananiashvili and VLandimer panpava , The role of average tax rate in the Keynesian model of aggregate demand , lvane Javakhishvili Tbilisi state university , problems of Economic transition, , Vol(54) ,No(12), Georgia, 2012
19. Matthew T.Billet , David C.Mauer, Cross-Subsidies, External Financing Constraints, and the Contribution of the Internal Capital Market to Firm Value , The Review of Financial Studies, Volume 16, Issue 4,2003.
20. Md.Shabbir Alam, Mohammed Noor Alam , Oil and Non-Oil Revenues in Gulf Countries - A Comparative Analysis Between Oman and UAE, International Journal of Contemporary Reseach in Humanitiesand Social Seiences, Vol .7, No.1,2018.
21. Ogunbiyi, and others , The Nexus between Oil and Non-Oil Revenue on Economic Development in Nigeria International Journal of Economics, Business and Management Studies, Vol. 6, No. 2, Nigeria , 2019.
22. Oxford learner's dictionaries, Oxford university press, 2020.
23. **Secnd:Research and Studies**
24. Umar Muhammad Gummi and others, Oil price fluctuations and economic growth in Nigeria (Evidence from granger causality test) Australasian Journal of Social Science, Volume: 3 , Issue: 1, Australia.
25. Vladimir Mokry ,Taxes , system, university of Economics in Bratislava, BlATEC, Vol XlV , 2006.